الضمان الإجتماعي

ⵜⴰⵎⵙⵙⴰⵡⵉⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ

CNSS

ملتزمون بحمايتكم

التقرير السنوي 2011

كلمة المدير العام

اتسمت سنة 2011 بنهاية المخطط الثلاثي 2009-2011 حيث سجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تقدما مهما خلال هذه السنة خاصة فيما يتعلق بتطوير التغطية الاجتماعية و يرجع هذا التقدم بالأساس إلى سياسته التي تقوم على إرضاء الزبناء، الشيء الذي مكنه من ادماج 280 191 أجير جديد منها 978 35 أجير من القطاع الفلاحي في نظام الضمان الاجتماعي الذي يديره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مما سمح بنقل عدد المؤمن لهم إلى 2,54 مليون مقابل 2,36 مليون سنة 2010.

و يأتي هذا التقدم كنتيجة لعدة إجراءات تم وضعها و استكمالها بفضل تعبئة كل موظفي ص.و.ض.ج و من بين هذه الإجراءات هناك تطبيق التغطية الاجتماعية لفائدة بحارة الصيد التقليدي و رفع الحد الأدنى للمعاش من 600 إلى 1000 درهم و توسيع الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض ليشمل الأرامل من الرجال و النساء و ذوي حقوق المؤمن لهم الذين لا تتعدى منحة معاشهم 500 درهم.

في إطار سياسته التي تقوم على توفير الخدمات ذات الجودة و الرقي إلى مستوى تطلعات زبنائه تبنى ص.و.ض.ج مشاريع مهيكلة كالخدمات الإلكترونية بالنسبة للمؤمن لهم (المراجعة و التتبع اليومي لملفاتهم) و توسيع شبكة الوكالات و الاستعمال المتزايد لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال الحديثة و تحسين جودة الخدمات.

و وعيا منه بالدور الرئيسي الذي تلعبه الشركات المنخرطة في تدعيم التماسك الاجتماعي و بأهمية التغطية الاجتماعية للشغيلة يستمر ص.و.ض.ج في تعبئة موارده لتحقيق مشاريعه مع الحرص على احترام حقوق الشغيلة بالقطاع الخاص.

سعيد أحميدوش
مدير عام

الفهرس

3 كلمة المدير العام
5 هيئات حكامة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
7 الظرفية الاقتصادية والاجتماعية
I- النظام العام
10 أرقام هامة
11 أهم الإنجازات
12 حصيلة الأنشطة
30 حصيلة أنشطة الوحدات الطبية
32 الحصيلة المالية
34 حساب العائدات والتكاليف
II- نظام التأمين الإجباري عن المرض
36 نظام التغطية الصحية الأساسية
37 المراحل الرئيسية لتطور التأمين الإجباري عن المرض
38 أرقام هامة
39 حصيلة الأنشطة
44 الحصيلة المالية
46 حساب العائدات والتكاليف

هيئات حكامة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

المجلس الإداري

يتم تسيير شؤون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من طرف مجلس إدارة يتكون من 24 عضوا رسميا معينون بمرسوم لمدة 3 سنوات يتوزعون كما يلي :

- **8 ممثلين للدولة ؛**
- **8 ممثلين للأجراء ؛**
- **8 ممثلين للمشغلين.**

يرأس مجلس الإدارة رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المفوضة من قبله لهذا الغرض، ويجتمع على الأقل مرتين في السنة علما أنه يجتمع باستمرار كلما تطلبت حاجيات الصندوق ذلك.

لجنة التسيير والدراسات

تنبثق هذه اللجنة من المجلس الإداري، ويترأسها كذلك، رئيس مجلس الإدارة أو السلطة الحكومية المفوضة من قبله لهذا الغرض.
و يعهد إليها خلال الفترات الفاصلة بين اجتماعات المجلس الإداري بتتبع تدبير شؤون الصندوق، وعند الاقتضاء، بتسوية جميع المسائل المفوض إليها فيها من طرف المجلس الإداري.
وتتكون من :

- عضو مجلس الإدارة الذي يمثل الوزير المكلف بالتشغيل؛
- عضو مجلس الإدارة الذي يمثل الوزير المكلف بالمالية؛
- ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون العمال؛
- ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون المشغلين.

و تجدر الإشارة إلى أن الأعضاء الممثلين للعمال والمشغلين يعينون من طرف المجلس الإداري لمدة ثلاث سنوات.

اللجنتان المختصتان

- لجنة «**الافتحاص والمخاطر**» تقوم هذه اللجنة بدور استشاري، لاسيما فيما يتعلق بإعداد الحسابات وكل ما يخص مهام المفتحصين و مدققي الحسابات وكذا جهاز المراقبة الداخلية والمخاطر.
- لجنة «**الاستراتيجية والتطوير**» تقوم هذه اللجنة بدور استشاري في مجالات التوجهات الإستراتيجية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكذا اتفاقيات التحالفات والعمليات الإستراتيجية الكبرى.

هيئات حكامة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

أعضاء المجلس الإداري

الرئيس
السيد جمال أغماني

نواب الرئيس
السيد محمد تامر : ممثل المشغلين
السيد محمد العلوي : ممثل الأجراء

ممثلو الإدارة	العضو الرسمي	العضو المناوب
رئاسة الحكومة	السيد يوسف المرابط	السيد كمال بنبراهيم
وزارة التشغيل والتكوين المهني	الآنسة بثينة فلسي	السيدة نعيمة أهروش
	السيد ميمون بنطالب	السيد لحسن افزوان
وزارة الاقتصاد والمالية	السيد حسن بوبريك	السيد عبد السلام الغار الجزولي
وزارة الصحة	السيد الجيلالي حزيم	السيدة خديجة مسحاق
وزارة الفلاحة والصيد البحري	السيد موحى مرغي	السيدة مليكة الطيبي
وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	السيدة لطيفة الخضري	السيد محمد أزرول
وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	السيد عبد الله الطيبي	السيد محمد شهيب
ممثلو المشغلين	**العضو الرسمي**	**العضو المناوب**
الاتحاد العام لمقاولات المغرب	السيد محمد حراني	السيد المصطفى ساجد
	السيد محمد تامر	السيد بوشعيب بنحميدة
	السيد عبدالمجيد التازلاوي	السيد عثمان العلمي الشريف
جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات	السيد عبد الكريم معزوزي	السيد طارق نتلا
	السيد محمد كرام	السيد عبد الكبير بن حمو
جامعة الغرف الفلاحية بالمغرب	السيد الغازي الغرابة	السيد بوشتى بوصوف
جامعة غرف الصناعة التقليدية	السيد عبد المالك البوطيين	السيد مصطفى حركات
جامعة غرف الصيد البحري	السيد هيبة ماء العينين العبادلة	السيد كمال صبري
الهيئات النقابية	**العضو الرسمي**	**العضو المناوب**
الاتحاد المغربي للشغل	السيد محمد زروال	السيد محمد مازور
	السيد عبد الرحيم الهندوف	السيد محمد أعماري
	السيد نور الدين سليك	السيد رشيد المنياري
	السيد محمد العلوي	السيدة السعدية بنجمة
الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	السيد عبد الفتاح البغدادي	السيد عبد الفتاح العمري
	السيد مصطفى أفليس	السيد عبد العالي بنواكريم
	السيدة ثريا فاروق	السيد مصطفى أنقرة
الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	السيد خالد لحلو	السيدة كنزة الغالي

نمو الاقتصاد المغربي بنسبة 5 ٪ سنة 2011

مؤشرات	2010	2011
النمو الإجمالي	% 3,6	% 5,0
القيمة المضافة الفلاحية	% -2,3	% 5,1
القيمة المضافة غير الفلاحية	% 4,4	% 5,3
القيمة المضافة للقطاع الثانوي	% 6,4	% 4,0

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (القيمة بالآلاف)

ارتفعت نسبة نمو الاقتصاد الوطني من 3،6 % سنة 2010 إلى 5،0 % سنة 2011 و يرجع هذا الارتفاع أساسا إلى مواصلة ديناميكية الطلب الداخلي و النتائج الجيدة لقطاع الفلاحة و ارتفاع الأجور و إلى الارتفاع الحاد لميزانية تكاليف دعم الأسعار.

الفئة العاملة النشيطة ترتفع بشكل طفيف

مؤشرات	2010	2011
الفئة العاملة النشيطة	10 405	10 510
حضرية	5 169	5 273
قروية	5 235	5 237
ضمنهم أجراء القطاع الخاص	3 587	3 514

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (القيمة بالآلاف)

مرت نسبة الساكنة النشيطة من 10،4 إلى 10،5 مليون ما بين سنتي 2010 و 2011 مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا بنسبة 1،01 % و تتركز بنسبة 50،17 % في الوسط الحضري.
و بلغ عدد العاملين الأجراء الخاضعين لنظام ص.و.ض.ج (مستخدمي القطاع الخاص) حسب نفس المصدر 3،51 مليون سنة 2011 مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 2 % مقارنة مع سنة 2010 أي ما يمثل 33،43 % من مجموع الساكنة النشيطة.

انخفاض طفيف في نسبة البطالة

مؤشرات	2010	2011
معدل البطالة	% 9,1	% 8,9
حضرية	%13,7	%13,4
قروية	% 3,9	% 3,9

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

خلال سنة 2011 بلغت نسبة البطالة الوطنية 8،9 %مسجلة بذلك انخفاضا طفيفا ب0،2 نقطة بالمقارنة مع سنة 2010 و تشهد هذه النسبة أرقاما جد عالية في الوسط الحضري على عكس الوسط القروي (13،4 % مقابل 3،9%).

تمثل كتلة الأجور المصرح بها لدى ص.و.ض.ج 11 ٪ من الناتج الداخلي الخام

مؤشرات	2010	2011
كتلة الأجور المصرح بها لدى ص.و.ض.ج	83 452	89 914
القيمة المضافة غير فلاحية	628 033	687 741
الناتج الداخلي الخام	764 031	802 607
إجمالي الدخل القومي المتاح	806 626	843 224
كتلة الأجور/ الناتج الداخلي الخام	%11	%11
كتلة الأجور/ إجمالي الدخل القومي المتاح	%10	%11

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (القيمة بمليون درهم)

تعرف كتلة الأجور المصرح بها لدى ص.و.ض.ج نموا بنفس وثيرة الناتج الداخلي الخام (ن.د.خ) و بوثيرة مسرعة نسبيا مقارنة مع الدخل القومي الإجمالي المتاح (د.ق.ج.م)، و يمثل بذلك الحجم الإجمالي للأجور المصرح بها لدى ص.و.ض.ج خلال سنة 2011، 11،6 % من ن.د.خ و 11 % من د.ق.ج.م مقابل 10 % سنة 2010.

النظام العام

أرقام هامة

عدد المقاولات المنخرطة والمصرحة : 142 044

عدد الأجراء المصرح بهم : 2,54 مليون

كتلة الأجور المصرح بها : 89,91 مليار درهم

عدد أصحاب المعاشات : 409 224 ضمنهم 64 % من المتقاعدين

التعويضات المصروفة : 10,87 مليار درهم

الاشتراكات قيد التحصيل : 13,67 مليار درهم

الأموال الاحتياطية : 30,87 مليار درهم

عدد المستخدمين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي : 4 337 منهم 1 541 بالمصحات

أهم الإنجازات

تطوير الحماية الاجتماعية

- توسيع الحماية الاجتماعية لتشمل 280 191 أجير جديد مصرح به من بينهم 978 35 على مستوى قطاع الفلاحة؛
- انتعاش كتلة الأجور ب 2،3 مليار درهم نتيجة لعمليات التفتيش و المراقبة؛
- قرار توسيع مجال الحماية الاجتماعية ليشمل البحارة التقليديين؛
- تبني قانون متعلق بإدماج مهنيي النقل الطرقي في نظام الحماية الاجتماعية الذي يديره ص.و.ض.ج.
- إعادة تقييم الحد الأدنى للمعاش من 600 إلى 1 000 درهم الشيء الذي مكن فئة عريضة من المتقاعدين من الاستفادة لأول مرة من التغطية الصحية.

عصرنة أدوات العمل

- إحداث تطبيق معلوماتي جديد خاص بتخليص التعويضات اليومية مما سمح بتقليص آجال الدفع؛
- تطوير بوابة ضمانكم عن طريق انخراط شركات جديدة (ارتفاع عدد المنخرطين بنسبة 34 % مقارنة بسنة 2010)
- زيادة الطاقة الاستيعابية لمركز النداء «ألو ضمان» الذي سجل خلال هذه السنة أكثر من 336 451 مكالمة هاتفية.

تحسين مستمر لجودة الخدمات

- استمرار جهود اعتماد النظام البنكي من قبل المؤمنين عليهم من أجل ضمان تدبير آمن و تخليص سريع للتعويضات مما أدى إلى ارتفاع مهم في نسبة اعتماد النظام البنكي لدى المتقاعدين و أصحاب التعويضات (78 % مقابل 76 % سنة 2010)؛
- ضبط جدول أداء المعاشات الذي سجل تحسنا ملموسا (34 يوم كمعدل مقابل 3 أشهر سنة 2009)؛
- تعميم نظام طابور الانتظار على جميع وكالات ص.و.ض.ج.

إعادة هيكلة الموارد البشرية

- تفعيل التنظيم الجديد لأنشطة و مهن ص.و.ض.ج بغرض انجاح مهام ص.و.ض.ج الجديدة و مواجهة التحديات الجديدة؛
- مراجعة أجور الموظفين لتتناسق مع ارتفاع مؤشر تكلفة العيش؛
- إحداث دورات تكوين جديدة لتأمين التعدد و حسن إعداد الموظفين لاستلام وظائفهم الجديدة؛
- تصميم و إطلاق مخطط تكوين ثلاثي جديد 2011-2013 ليتكيف مع التوجهات الإستراتيجية الجديدة.

فئة المقاولات المنخرطة

+6,7%

مقاولة منخرطة ومصرحة ما بين 2010 و 2011

تطور عدد المقاولات المنخرطة والمصرحة

سجل عدد المقاولات المنخرطة والمصرحة بأجير واحد على الأقل إرتفاعا بنسبة 6.7 % خلال الفترة ما بين 2010 و 2011 بحيث انتقل من 123 133 على 044 142.

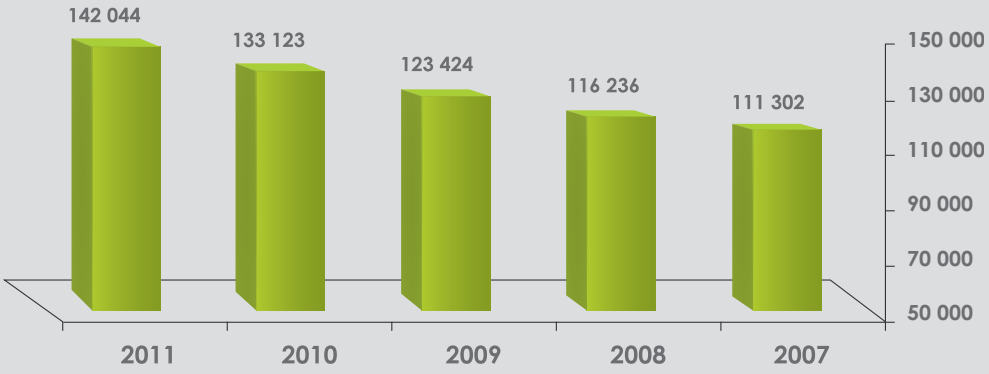

+10,3%

هو أقوى ارتفاع في عدد المقاولات المصرحة: تم تسجيله في قطاع البناء والأشغال العمومية ما بين 2010 و 2011

سجل قطاع البناء و الأشغال العمومية نموا هاما فيما يتعلق بعدد المقاولات المصرحة (+ 10.3٪)، متبوعا بقطاع الخدمات (+ 7.9٪)، و قطاع النقل والاتصال (+ 7.6٪).

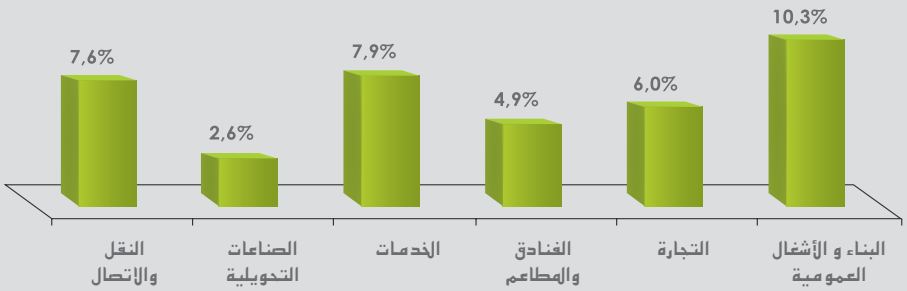

من المقاولات المصرحة تتمركز في الدار البيضاء الكبرى

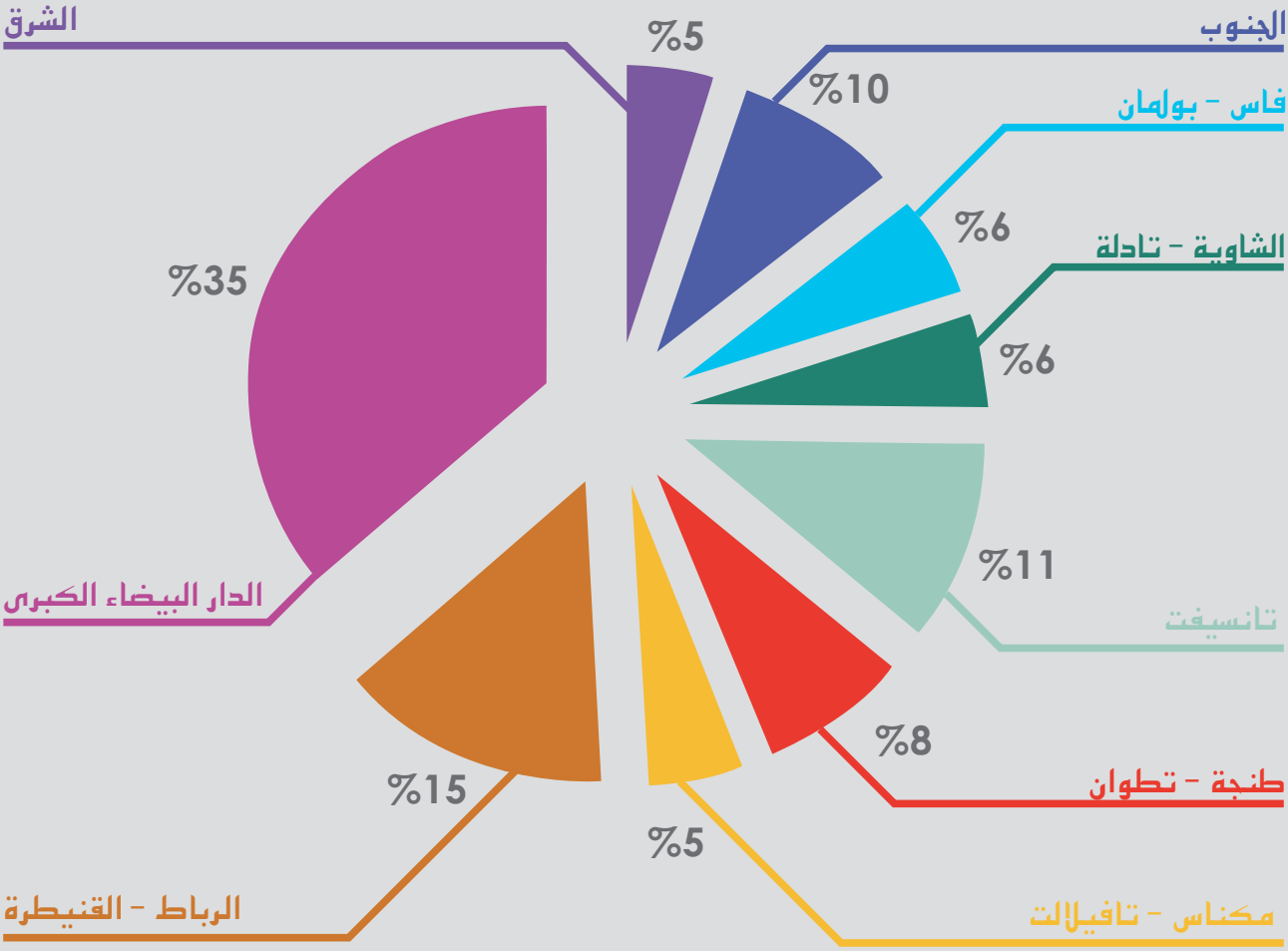

تستحوذ منطقة الدار البيضاء الكبرى على 35 % من المقاولات المنخرطة تليها مناطق الرباط-سلا (15 %)و منطقة تانسيفت (11 %)

فئة المؤمن لهم

+7,6%

من الأجراء صرح بهم ما بين 2010 و 2011

تطور عدد الأجراء المصرح بهم

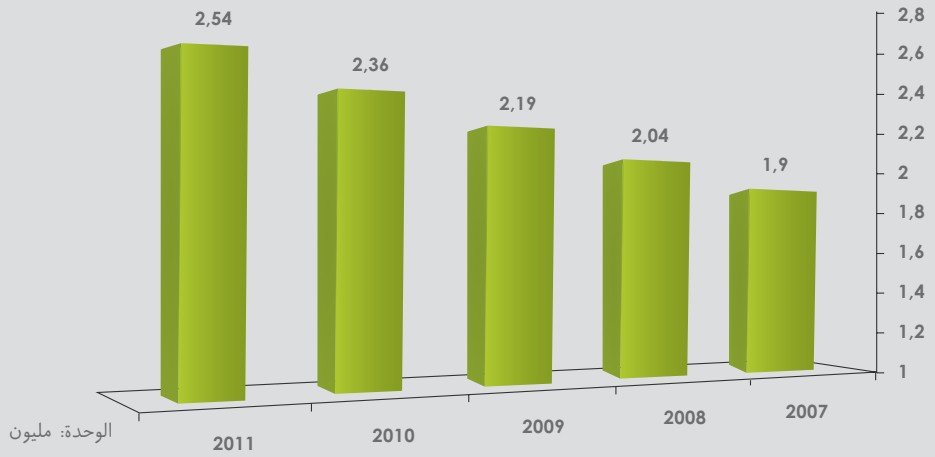

ارتفع عدد الأجراء المصرح بهم على الأقل مرة واحدة خلال سنة 2011 بنسبة 7.6% مقارنة مع 2010 مما مكن من رفع معدل التغطية الاجتماعية إلى 72 % بالنسبة لسنة 2011 مقابل 66 % خلال 2010.

الهرم العمري للمؤمنين النشيطين متوسط العمر 37.6 سنة بالنسبة لسنة 2011

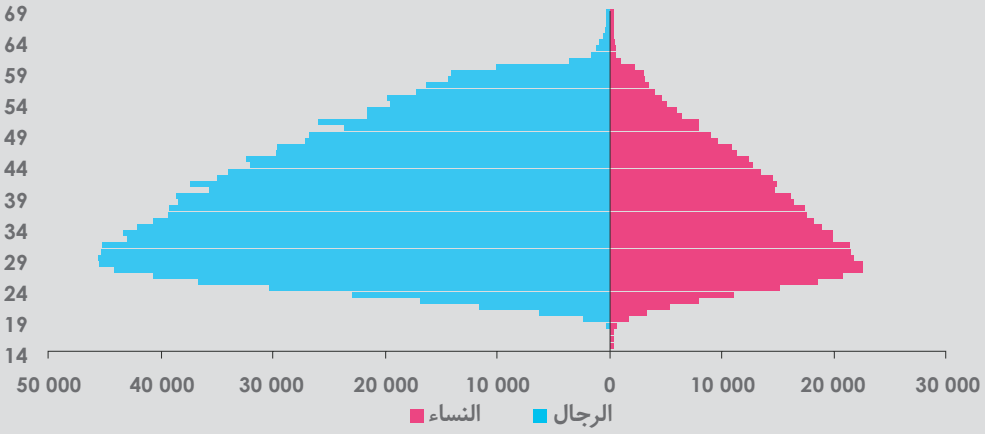

بلغ متوسط عمر الأجراء المصرح بهم بالنسبة لسنة 2011 حوالي 37.6 سنة، حيث استقر في 38.2 سنة بالنسبة للرجال و 36.2 سنة بالنسبة للنساء. كما أن نسبة النساء الأجيرات المؤمن لهن لا زالت لا تمثل سوى 29 % من مجموع الأجراء المصرح بهم.

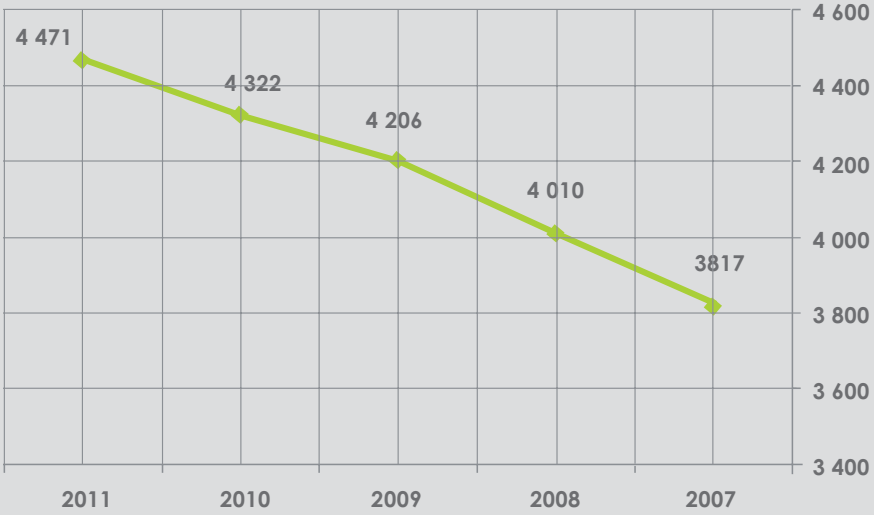

الوحدة : درهم

متوسط الأجر الشهري المصرح به ما بين 2010 و 2011

ارتفع متوسط الأجر الشهري المصرح به بنسبة 3.4 % خلال الفترة ما بين 2010 و 2011 حيث انتقل من 322 4 درهم إلى 471 4 درهم.

من الأجراء يصرح بهم بصفة منتظمة طيلة السنة

47% من الأجراء يصرح بهم بشكل مستمر مقابل 16 % يصرح بهم من 6 إلى 9 أشهر و 15 % من 1 إلى 3 أشهر.

عدد الشهور	% الأجور المصرح بها
1 إلى 3	% 15
4 إلى 5	% 8
6 إلى 9	% 16
10	% 5
11	% 8
12	% 47

من الأجراء المصرح بهم، يشتغلون في قطاعات البناء والأشغال العمومية و الصناعات التحويلية

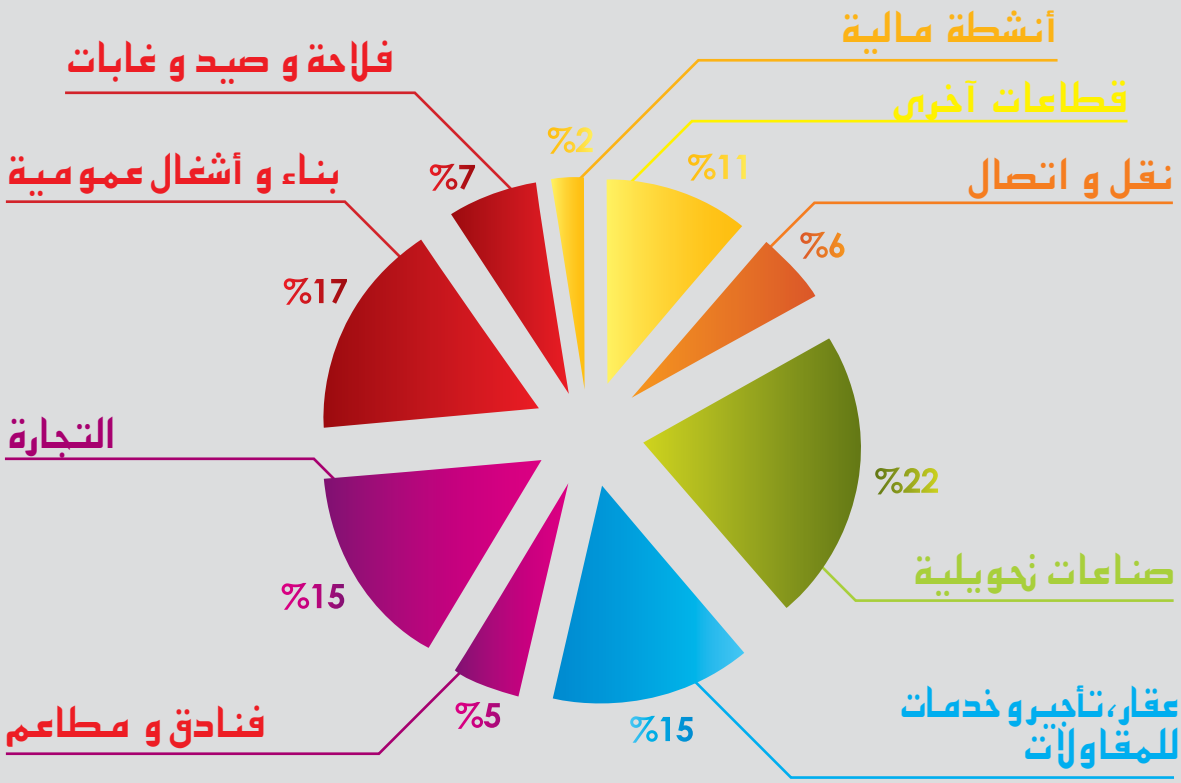

يظهر التوزيع القطاعي للمؤمنين أن قطاع الصناعات التحويلية يستحوذ على أكبر عدد من الأجراء المصرح بهم بنسبة 22 %، متبوعاً بقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 17 % و قطاع التجارة بنسبة 15%.

من الأجراء المصرح بهم يتمركزون بالدار البيضاء الكبرى

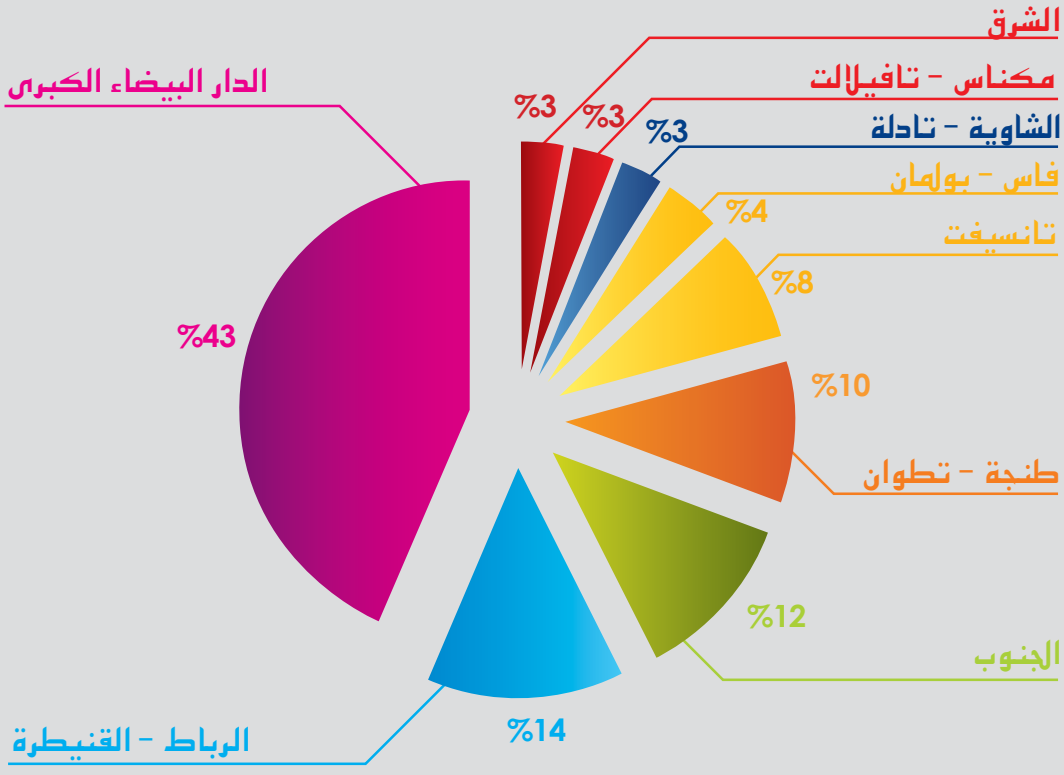

تستحوذ جهة الدار البيضاء الكبرى على 44 % من الأجراء المصرح بهم، تليها جهة الرباط- القنيطرة ب11 % وجهة لجنوب ب 12 %.

كتلة الأجور المصرح بها

+7,7%

من كتلة الأجور المصرح بها برسم 2011 مقارنة مع2010

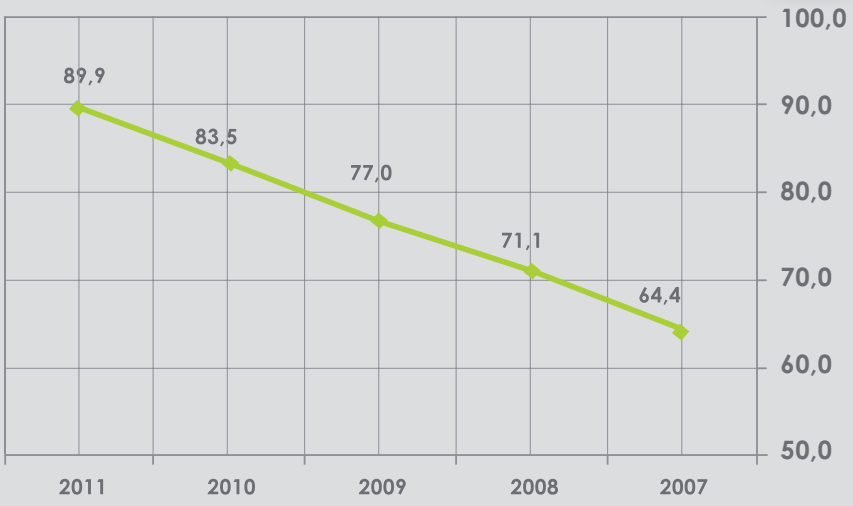

الوحدة : مليار درهم

بلغت كتلة الأجور ما يقارب 90 مليار درهم سنة 2011 مقابل 83،5 مليار درهم سنة 2010 مسجلة بذلك نموا بنسبة 7،7%.

+7,1%

من عدد الأيام المصرح بها بين 2010 و 2011

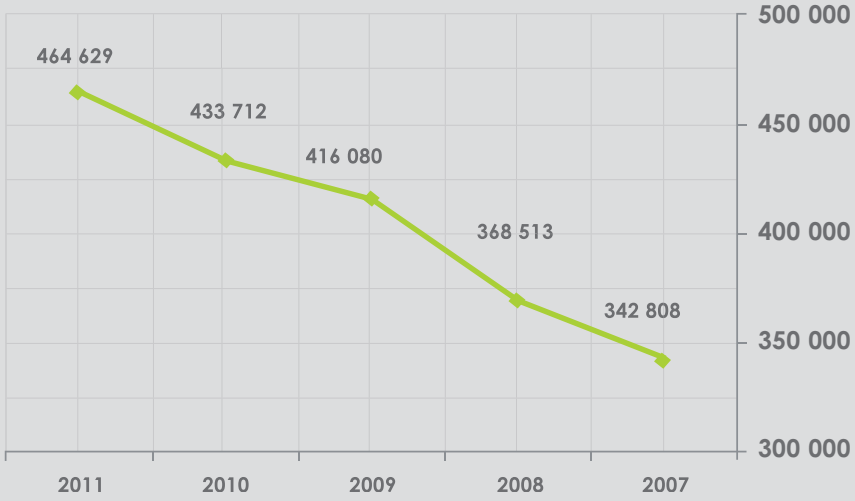

ارتفعت كتلة الأجور بوثيرة سريعة مقارنة مع عدد الأيام المصرح بها (7,7 % مقابل 7,1 %). هذا المعطى يعكس ارتفاعا على مستوى الأجور المصرح بها.

التعويضات المصروفة

+8%

من التعويضات المؤداة خلال 2011 مقارنة مع2010

التعويضات	2010	2011	نسبة التغير
التعويضات العائلية	3 641 000	3 760 161	%3
التعويضات القصيرة ا لأمد	444 800	472 430	%6
التعويضات الطويلة الأمد	6 011 410	6 641 454	%10
المجموع	10 097 210	10 874 045	%8

الوحدة : ألف درهم

ارتفع مبلغ التعويضات المصروفة خلال 2011 بنسبة 8 % مقارنة مع 2010. وقد شهدت التعويضات الطويلة الأمد أكبر نسبة ارتفاع حيث بلغت 10%، ويرجع ذلك إلى إعادة تقييم الحد الأدنى للمعاش الذي دخل حيز التنفيذ في يوليوز 2011.

من المستفيدين من التعويضات خلال 2011 مقارنة مع2010

التعويضات	2010	2011	نسبة التغير
التعويضات العائلية	840 254	906 050	7,8%
التعويضات القصيرة الأمد	100 997	106 352	5,3%
التعويضات الطويلة الأمد	380 286	409 224	7,6%

سجل عدد المستفيدين من التعويضات المصروفة خلال سنة 2011، عموما، ارتفاعا بنسبة 7،6 ٪ مقارنة بالسنة الماضية بينما سجلت التعويضات العائلية و التعويضات الطويلة الأمد أعلى نسبة ارتفاع.

من التعويضات المصروفة تخص التعويضات الطويلة الأمد

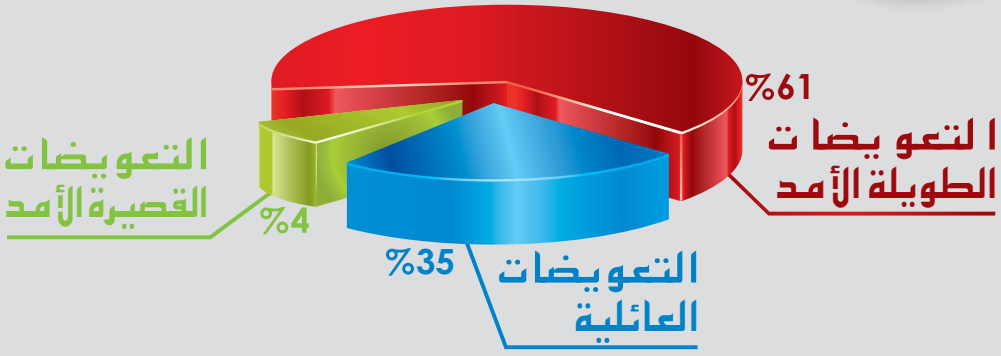

تواصل المعاشات احتكار أكبر حصة من نفقة التعويضات في إطار النظام العام أي بنسبة 61٪، و تليها التعويضات العائلية و التعويضات القصيرة الأمد والتي تمثل على التوالي 35٪ و 4٪.

من التعويضات العائلية المصروفة خلال 2011 مقارنة مع2010

+3%

ناهز مبلغ التعويضت العائلية المؤداة 3.76 مليار درهم خلال سنة 2011 مقابل 3.64 مليار درهم سنة 2010 مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 3%.

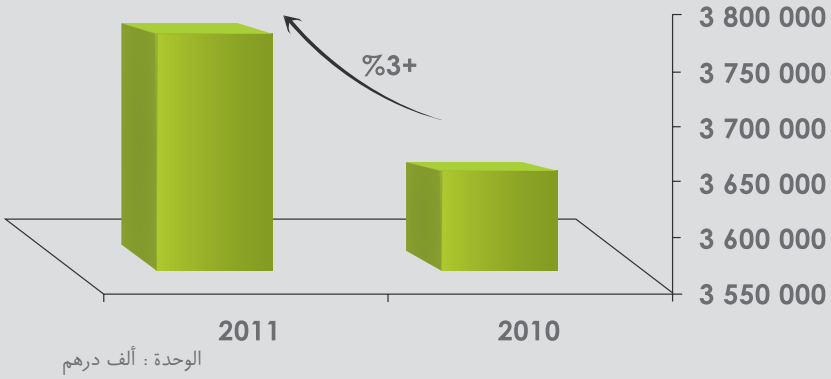

الوحدة : ألف درهم

من المستفيدين من التعويضات العائلية خلال 2011 مقارنة مع2010

+7,8%

خلال نفس الفترة، عرف عدد المستفيدين تطورا بنسبة 7.8% بحيث انتقل من 840 254 سنة 2010 إلى 906 050 سنة 2011

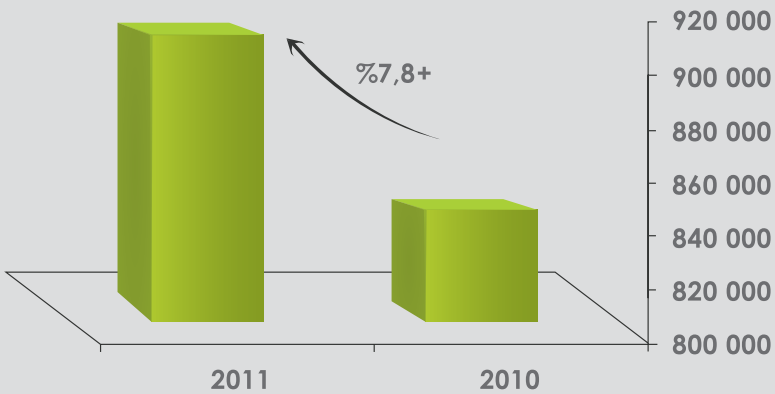

+6%

من التعويضات القصيرة الأمد المصروفة

سجل مبلغ التعويضات القصيرة الأمد المصروفة ارتفاعا بنسبة 6 ٪ما بين 2010 و 2011، حيث انتقل من 444.8 مليون درهم إلى 472.4 مليون درهم.

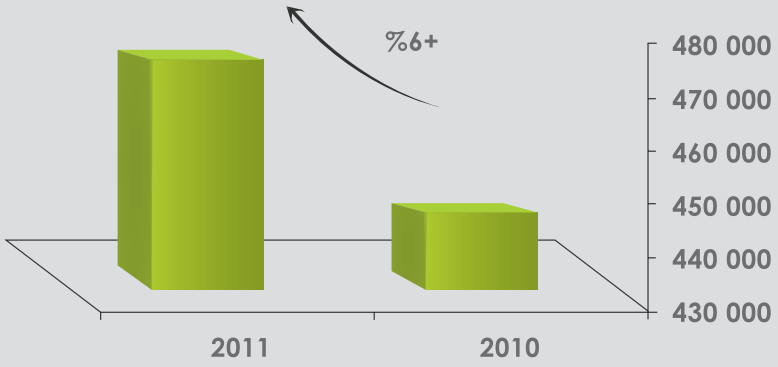

الوحدة : ألف درهم

+5,3%

من المستفيدين من التعويضات القصيرة الأمد خلال 2011 مقارنة مع 2010

خلال سنة 2011، بلغ عدد المستفيدين من التعويضات القصيرة الأمد 352 106 مقابل 997 100 خلال سنة 2011، مسجلا بذلك زيادة نسبتها 5.3٪.

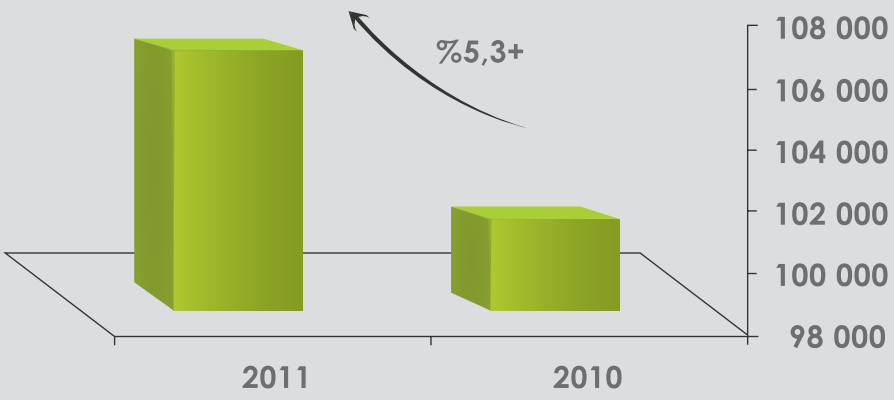

الوحدة : ألف درهم

من التعويضات الطويلة الأمد المصروفة خلال سنة 2011 مقارنة مع 2010

بلغت التعويضات الطويلة الأمد التي تم صرفها خلال سنة 2011 ما يناهز 6.64 مليار درهم مقابل 6.01 مليار درهم سنة 2010، مسجلة بذلك زيادة قدرها 10 %.

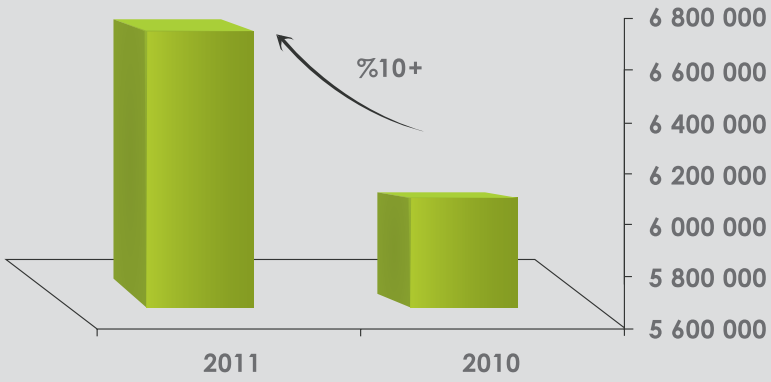

الوحدة : ألف درهم

من المعاشات المصروفة خلال 2011 مقارنة مع 2010

خلال نفس الفترة، سجل عدد المستفيدين من المعاشات ارتفاعا بنسبة 7.6 ٪ حيث انتقل من 286 380 خلال سنة 2010 إلى 224 409 سنة 2011.

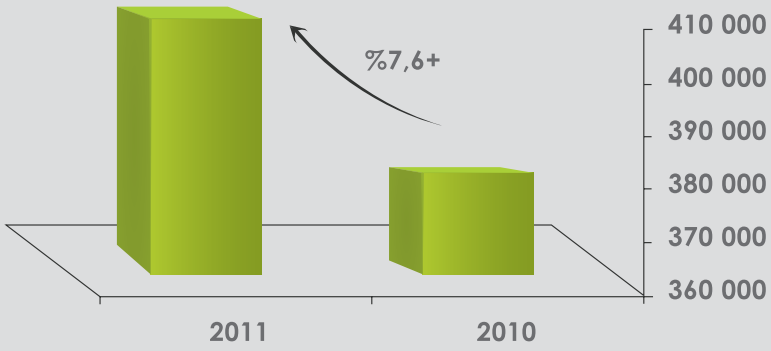

من المعاشات المصروفة تهم معاش الشيخوخة

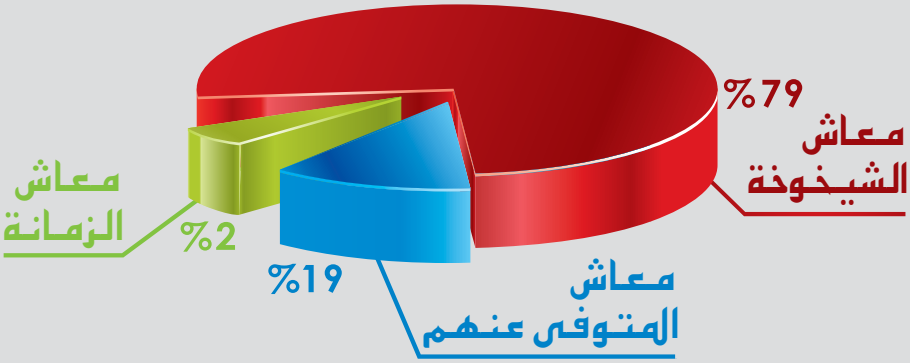

تشكل معاشات الشيخوخة الحصة الأعلى من مجموع المعاشات المؤداة إذ تمثل نسبة 79٪.

متوسط العمر و المعاش حسب نوع المعاش و الجنس

مجموع أصحاب المعاشات

المعاش	الجنس	السن المتوسط	المعاش المتوسط (بالدرهم)
الزمانة	نساء	50,9	1 836
	رجال	52,6	2 042
الشيخوخة	نساء	69,4	1 637
	رجال	69,9	1 790
المتوفى عنهم	نساء	62,0	907
	رجال	66,8	748

يلاحظ بالنسبة للمعاشات الثلاثة بأن متوسط عمر الرجال أكبر من متوسط عمر النساء. وبالإضافة إلى ذلك فإن أعلى متوسط عمر سجل من طرف المتقاعدين حيث يتجاوز69,9 سنة . من جهة أخرى سجلت مؤشرات معاش الزمانة المبلغ الأكثر إرتفاعا بحيث يتجاوز 2000 درهم شهريا لدى الرجال. وبالنسبة لمعاشات الزمانة والشيخوخة يتقاضى الرجال مبالغ أعلى من النساء.

أصحاب المعاشات الجدد

المعاش	الجنس	السن المتوسط	المعاش المتوسط (بالدرهم)
الزمانة	نساء	48,4	1 940
	رجال	50,9	2 315
الشيخوخة	نساء	61,1	2 028
	رجال	61,0	2 045
المتوفى عنهم	نساء	60,1	944
	رجال	57,6	1 281

يتبين بأن متوسط معاش المستفيدين الجدد يفوق متوسط معاش المستفيدين القدامى، خاصة بالنسبة للمتقاعدين. و هو الأمر الذي يفسر بتحسن الأجور و طول مدة المسار المهني المصرح بهم.

الخدمات عن بعد

في إطار إلغاء الطابع المادي في علاقته مع الزبناء واصل ص.و.ض.ج جهوده لتطوير عدة منابر للخدمات عن بعد خاصة بوابة ضمانكم و بوابة المؤمن لهم و مركز النداء ألو ضمان.

بوابة ضمانكم

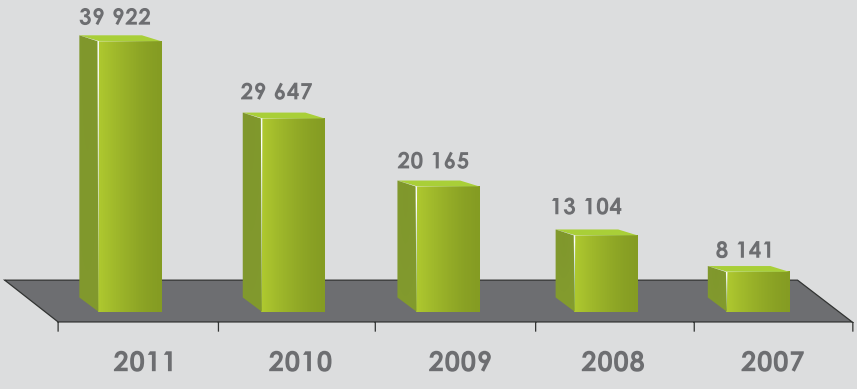

من المقاولات المنخرطة في الص.و.ض.ج تقوم بالتصريح بالأجور عبر ضمانكم

سجلت حصة الشركات المنخرطة في ص.و.ض.ج و التي تستعمل خدمات التصريح الإلكتروني ضمانكم تحسنا ب 4 نقط مقارنة مع السنة الفارطة و مر بذلك عدد المنخرطين من 29 647 في 2010 إلى حوالي 40 000 في 2011.

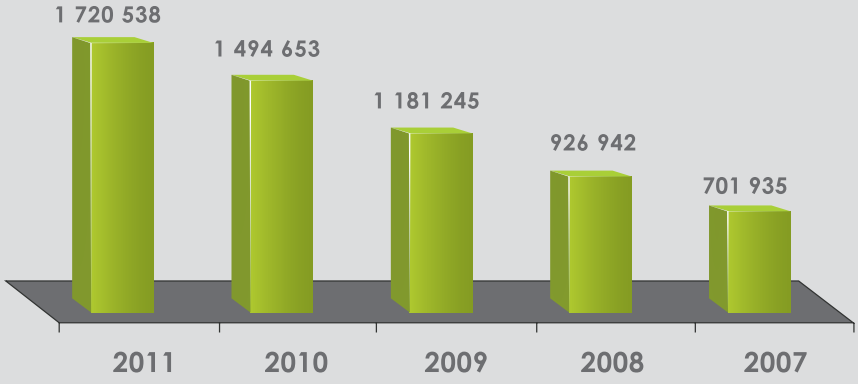

من المؤمن لهم تم التصريح بهم عبر ضمانكم

انتقل عدد المؤمن لهم المصرح بهم عبر بوابة ضمانكم من 1،49 مليون سنة 2010 إلى 1،72 مليون سنة 2011 مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ 15٪.

الوحدة : مليار درهم

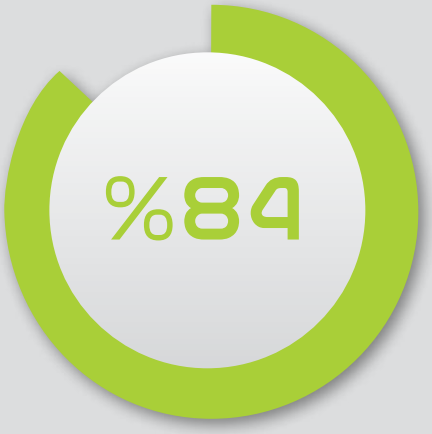

من كتلة الأجور المصرح بها لدى الـ ص.و.ض.ج تتم من خلال ضمانكم

انتقلت كتلة الأجور المصرح بها عبر ضمانكم من 63 مليار درهم سنة 2010 إلى 75 مليار درهم سنة 2011، حيث أصبحت تشكل نسبة 84٪ من مجموع كتلة الأجور المصرح بها مقابل 80٪ في 2010.

مركز الإتصال ألو ضمان

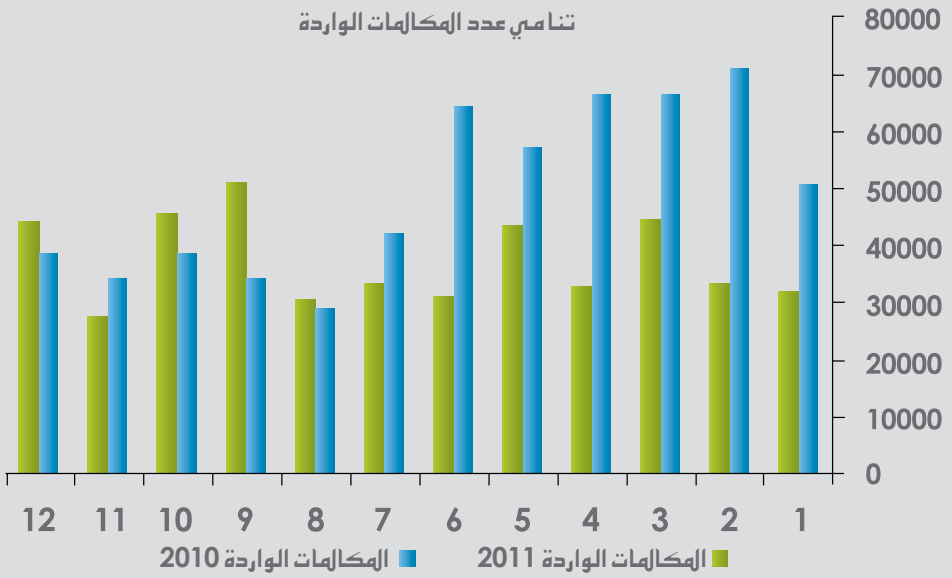

منذ احداثه و عدد المكالمات الهاتفية في ارتفاع متواصل ليبلغ 336 451 مكالمة أي ما يمثل في المتوسط 611 37 مكالمة في الشهر.

مهمات التفتيش و المراقبة

في إطار تطوير التغطية الاجتماعية و مكافحة الغش الاجتماعي قام ص.و.ض.ج بـ 583 2 عملية تفتيش و مراقبة سنة 2011 مما مكن من تسوية وضعية 004 69 أجير و كتلة أجور تقدر ب 2،32 مليار درهم.
و تجدر الإشارة إلى أن كل المؤشرات قد سجلت انخفاضا مقارنة مع سنة 2010.

المؤشرات	2010	2011	نسبة التغير
عدد المهام	2653	2 583	-%2,6
عدد المؤمن لهم الذين سويت وضعيتهم	72 888	69 004	-%5,3
كتلة الأجور المسواة (مليار درهم)	2,54	2,32	-%8,7
الاشتراكات المستحقة (مليون درهم)	589	552	-%6,3

عمليات تحصيل الديون

تتوزع مقبوضات الإشتراكات الإجتماعية إلى مقبوضات تلقائية و أخرى عن طريق التحصيل التي تقوم بها شبكة القباضات التابعة للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

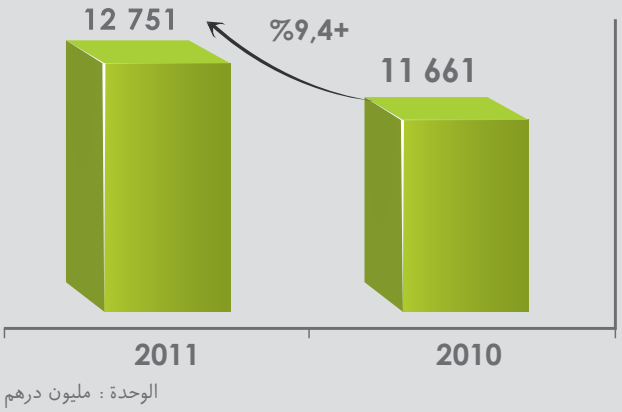

الوحدة : مليون درهم

من التحصيل التلقائي خلال 2011 مقارنة مع2010

بلغ مجموع الأداءات التلقائية برسم 2011 ما يناهز 12،75 مليار درهم، أي بزيادة تقدر بنسبة 9،4 ٪ مقارنة بتلك المسجلة خلال 2010، مما انعكس إيجابا على نسبة التحصيل التلقائي التي فاقت 93 ٪.

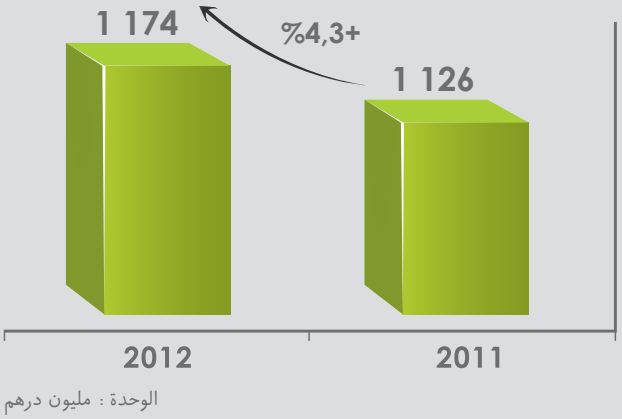

الوحدة : مليون درهم

من التحصيل عبر القباضات خلال 2011 مقارنة مع2010

بلغ التحصيل عن طريق القباضات برسم 2011 ما يناهز 174 1 مليون درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 4.3 ٪ مقارنة مع 2010.

التحكم في مصاريف التدبير

مؤشر: نسبة مصاريف التدبير / الإشتراكات

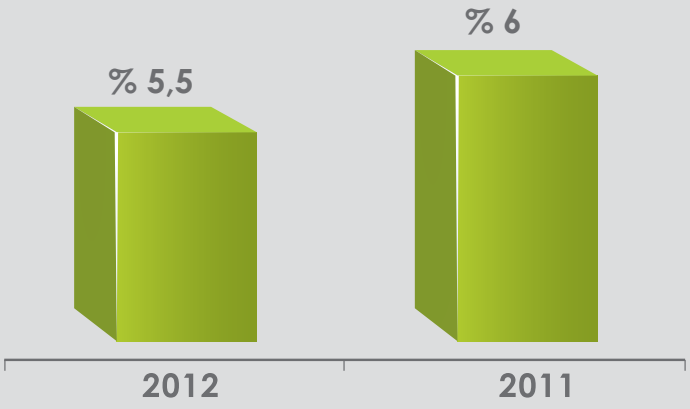

سجلت نسبة (مصاريف التدبير/ الاشتراكات) انخفاضا ب 0.5 نقطة خلال السنة المالية 2011 و ذلك عائد إلى نهج ص.و.ض.ج لسياسة ترشيد مصاريف التدبير

حصيلة أنشطة الوحدات الطبية

في إطار تحديث مصحاته و إنعاش اوضاعها المالية قام ص.و.ض.ج بعدة تدابير خلال السنة المالية 2011 :

- إعداد فروع العديد من الخدمات لتنال شهادة الاعتماد (الفندقة، العناية الطبية، المصالح التقنية و النظافة الصحية) و ذلك من خلال 90 عملية تدقيق الحسابات متوقعة و 150 زيارة غير متوقعة؛
- إحداث ميثاق خاص بجناح العمليات بغرض تحسين الظروف الصحية أثناء إنجاز العمليات و ذلك من خلال الإعلام و التحسيس و تكوين موظفي المصحات؛
- جعل الإجراءات و البروتوكولات مطابقة للمعايير المعمول بها؛
- إنشاء نظام اليقظة و تقييم أنشطة المصحات من أجل ضبط و مكافحة العدوى المستشفوية؛
- تكوين المستخدمين الطبيين و المسعفين في الإجراءات و النظافة الطبية؛
- إنشاء جدول التحكم الآلي للمراقبة الشهرية للميزانية؛
- تطوير التخصصات ذات القيمة المضافة العالية.

المصحات	2010	2011	نسبة التغيير 2011/2010
درب غلف	77 396	76 640	-1%
الزيراوي	38 178	38 778	2%
أكادير	48 336	56 564	17%
مراكش	27 649	28 914	5%
طنجة	26 150	26 100	0%
وجدة	23 932	23 428	-2%
الإنارة	34 775	36 876	6%
الحي الحسني	37 341	37 948	2%
الجديدة	22 581	21 090	-7%
المحمدية	19 713	20 458	4%
سطات	16 701	17 740	6%
القنيطرة	16 644	16 252	-2%
البرنوصي	26 281	26 127	-1%
المجموع	415 677	426 915	3%

الوحدة : ألف درهم

بلغ مجموع أرقام معاملات مصحات الضمان الإجتماعي 427 مليون درهم سنة 2011 مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر بـ 3 % مقارنة مع 2010. وقد حقق هذا المؤشر ارتفاعا مهما على مستوى مصحات أكادير و الإنارة و سطات.

ارتفاع المؤشرات الرئيسية للإنتاج

المؤشرات	2010	2011	نسبة التغير 2011/2010
عدد المرضى	662 252	666 371	%1
عدد المستفيدين من الاستشفاء	56 459	56 012	%1-
الاستشارة الطبية (عدد C)	436 990	444 593	%2
الجراحة (عدد K)	5 737 352	5 740 471	%0
المختبرات الطبية (عدد B)	32 098 955	31 702 937	%1-
الفحص بالأشعة (عدد Z)	4 365 352	5 030 978	%15
تصفية الكلي	40 186	45 465	%13
الولادة	9 845	10 153	%3

سجلت عناصر الإنتاج الرئيسية ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2010 خاصة تلك المتعلقة بالفحص بالأشعة و بعدد حصص غسيل الكلي و بعدد الولادات بحيث تأتي هذه النتيجة كثمرة لجهود تدعيم المصلحة التقنية و اعتماد التخصصات ذات القيمة المضافة العالية.

الأموال الاحتياطية المودعة لدى صندوق الإيداع والتدبير

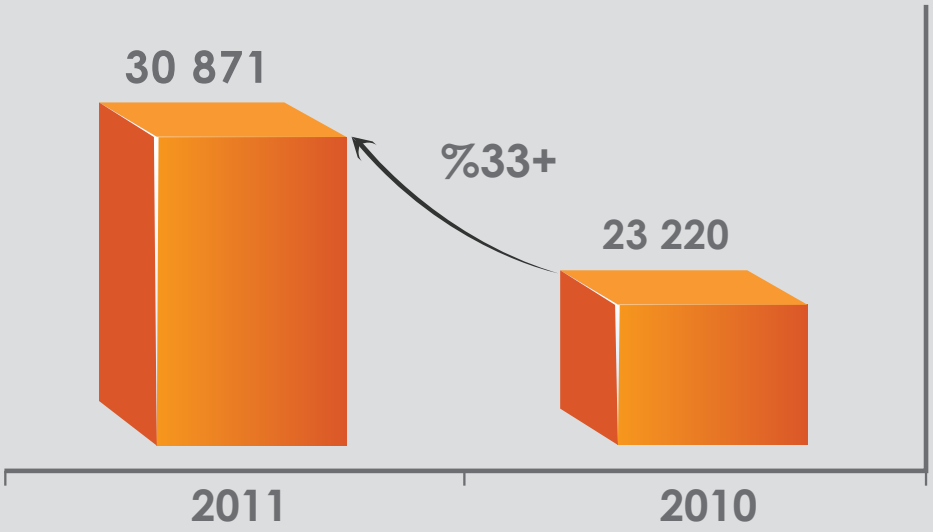

الوحدة : مليون درهم

ارتفع مبلغ الأموال الاحتياطية المودعة لدى صندوق الإيداع والتدبير بأكثر من 7 مليار درهم مسجلا بذلك تطورا بنسبة 33٪، حيث انتقل من 23،2 مليار درهم سنة 2010 إلى 30،8 مليار درهم سنة 2011.

بنية الأموال الاحتياطية حسب نوع التعويضات

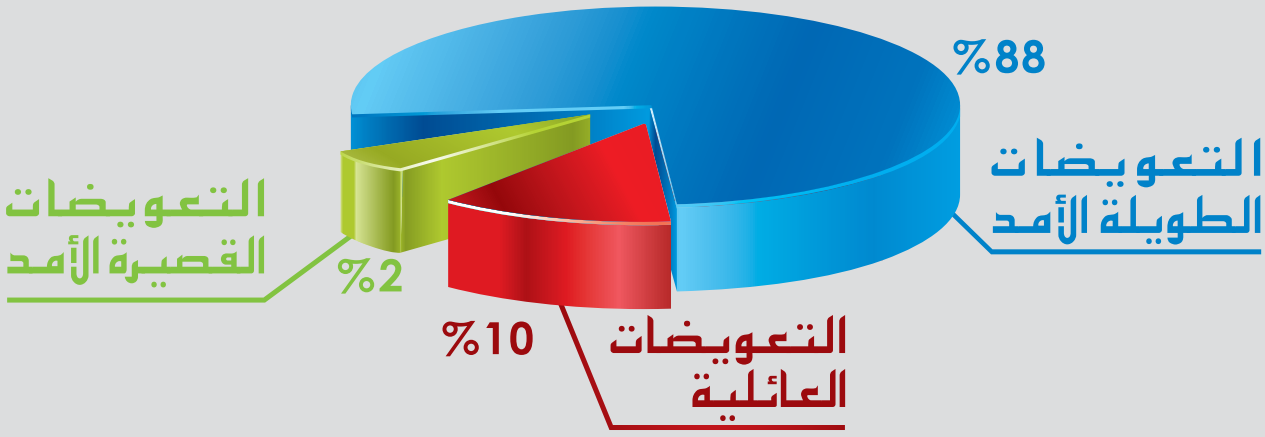

تتكون الأموال المودعة لدى صندوق الإيداع والتدبير من 88 ٪ من احتياطيات تقنية و 10 ٪ احتياطيات التأمين لأداء التعويضات العائلية و 2 ٪ لأداء التعويضات القصيرة الأمد.

عائدات توظيف الأموال الاحتياطية

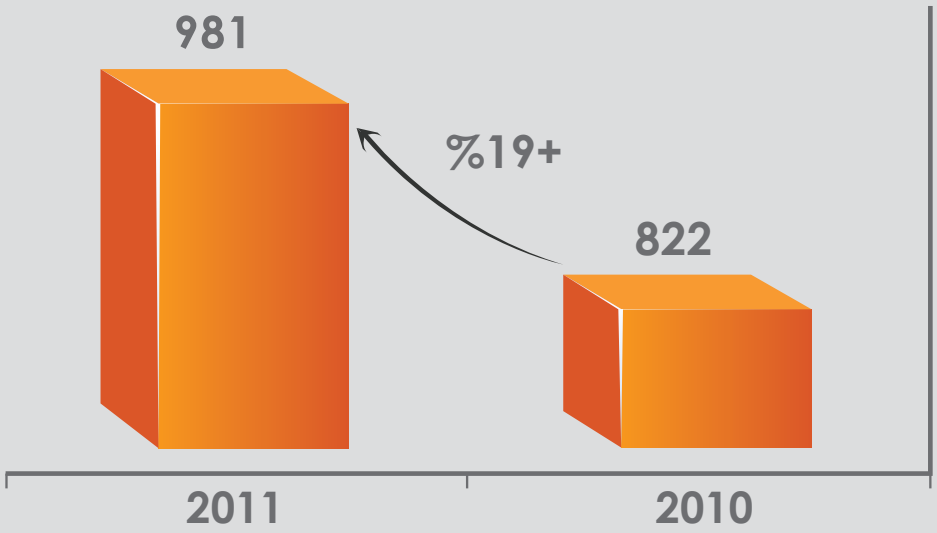

الوحدة : مليون درهم

بلغت عائدات توظيف الأموال الاحتياطية 981 مليون درهم خلال سنة 2011 مسجلة بذلك نموا بـ 19 ٪ مقارنة مع 2010، و تعود أسباب هذه النتيجة أساسا إلى ضخ مبلغ إجمالي قدره 6،67 مليار درهم خلال النصف الثاني من سنة 2011.

حساب العائدات والتكاليف

الصنف	إلى غاية 2011/12/31			
	قصيرة الأمد	طويلة الأمد	التعويضات العائلية	المجموع
عائدات التدبير	773 455	9 223 768	6 893 291	16 890 514
تكاليف التدبير	617 933	8 369 302	4 690 204	13 677 439
نتيجة التدبير	155 522	854 466	2 203 087	3 213 075
باقي عائدات الاستغلال	989	11 762	6 331	19 082
باقي مصاريف الاستغلال	48 232	573 476	308 684	930 392
نتيجة الاستغلال	108 280	292 751	1 900 734	2 301 765
عائدات مالية	37 054	1 295 913	267 117	1 600 084
تكاليف مالية	01	10	06	17
النتيجة المالية	37 053	1 295 904	267 111	1 600 068
النتيجة الجارية	145 333	1 588 655	2 167 844	3 901 832
عائدات غير جارية	181	2 288	1 507	3 976
تكاليف غير جارية	9 281	117 353	77 267	203 901
نتيجة غير جارية	-9 100	-115 065	-75 760	-199 925
النتيجة الصافية	136 233	1 473 590	2 092 084	3 701 907

الوحدة : ألف درهم

نظام التأمين الصحي الإجباري عن المرض

نظام التغطية الصحية الأساسية

ارتفع مبلغ الأموال الاحتياطية المودعة لدى صندوق الإيداع والتدبير بأكثر من 7 مليار درهم مسجلا بذلك تطورا بنسبة 33٪، حيث انتقل من 23،2 مليار درهم سنة 2010 إلى 30،8 مليار درهم سنة 2011.

الإطار القانوني

أقر المغرب سنة 2002 القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، ويعد هذا القانون ثمرة تجربة رائدة في مجال التأمين عن المرض كللت بترسيخ الحقوق المكتسبة وتجسيدها على ارض الواقع من أجل ضمان استفادة كل المواطنين من التغطية الصحية.

وفي هذا الإطار، أحدث القانون المشار إليه أعلاه نظام التأمين الإجباري عن المرض الذي يقوم على مبدأ المساهمة والتعاضد في تحمل المخاطر.

وقد دخل هذا النظام حيز التطبيق يوم 18 غشت 2005 ويشرف على تدبيره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالقطاع الخاص والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي بالقطاع العام، وعلى ضبط منظومته الوكالة الوطنية للتأمين الصحي.

المقاولات المنخرطة

يتعلق الأمر بالمقاولات التي يسري عليها نظام الضمان الاجتماعي والتي لا تضمن تغطية صحية اختيارية لمأجوريها عند دخول نظام التأمين الإجباري عن المرض حيز التطبيق.

جدير بالذكر أن تاريخ 17 شتنبر 2005 يعد آخر أجل للإدلاء بما يثبت وجود تغطية صحية داخل المقاولة وبتعميمها على جميع المأجورين وعند الاقتضاء أصحاب المعاشات.

وبموجب ذلك يتعين على المشغلين الذين يرغبون في الاستمرار في الاستفادة من تغطية صحية اختيارية لدى مؤسسات أخرى، موافاة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنويا بشهادة تثبت استفادة أجرائها من هذه التغطية. تجدر الإشارة إلى أن جميع المقاولات المحدثة بعد 17 شتنبر 2005 تخضع بحكم القانون لنظام التامين الإجباري عن المرض.

الخدمات المضمونة

اقتصرت سلة العلاج التي يغطيها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منذ دخول نظام التأمين الإجباري عن المرض على تتبع الأمراض الخطيرة أو التي يترتب عنها عجز يستلزم علاجا طويل الأمد والتتبع الطبي للطفل الذي يقل عمره عن 12 سنة والتتبع الطبي للحمل والولادة وتوابعها وكذا الاستشفاء.

وابتداء من فبراير 2010، تم تمديد سلة العلاج لتشمل الأمراض الخارجية لفائدة جميع الأجراء وأصحاب المعاشات التابعين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

تمديد التأمين الإجباري عن المرض للعلاجات الخارجية

صادق المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالإجماع يوم 16 مارس 2009على قرار تمديد التأمين الإجباري عن المرض للعلاجات الخارجية باستثناء علاجات الأسنان. وقد اتخذ قرار التمديد دون الزيادة في الاشتراكات إلى غاية 2013. وتبعا لذلك صدر المرسوم التطبيقي المتعلق بتمديد التغطية الصحية الأساسية للعلاجات الخارجية بالجريدة الرسمية ودخل بموجب ذلك القرار حيز التطبيق ابتداء من فاتح فبراير 2010.

الفئات الخاضعة

يخضع لنظام التغطية الإجبارية الأساسية الذي يشرف على تدبيره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الأجراء الخاضعون لنظام الضمان الاجتماعي الجاري به العمل في القطاع الخاص غير المستفيدين من تغطية في هذا المجال.

كما يستفيد منه الأشخاص المستفيدون من تأمين اختياري وأصحاب المعاشات التي تعادل أو تفوق 500 درهم في الشهر وكذا أفراد عائلاتهم المتكفل بهم شريطة عدم استفادتهم بصفة شخصية من تأمين آخر مماثل.

شروط تخويل الحق في الخدمات

يتوقف تخويل الحق في خدمات التأمين الإجباري عن المرض على استيفاء 54 يوم من الاشتراك على الأقل خلال مدة أقصاها 6 أشهر السابقة لتاريخ التسجيل في هذا النظام مع الأداء المسبق لمبالغ الاشتراك.

الاحتفاظ بالحق في الاستفادة من الخدمات

يستمر الأشخاص الذين لم يعودوا يستوفون شروط الاستفادة من نظام التأمين الإجباري عن المرض، سواء بصفتهم مؤمنين أو ذوي حقوق في الاحتفاظ بحقهم في الخدمات خلال مدة أقصاها ستة أشهر.

وفي حالة انحلال ميثاق الزوجية، تستمر زوجة المؤمن له في الاستفادة من الخدمات لمدة أقصاها سنة واحدة ما لم تكن تستفيد بصفة شخصية من نظام التامين الإجباري عن المرض.

كما يستمر ذوي حقوق المؤمن له المتوفى غير الخاضعين لأي نظام للتامين الإجباري عن المرض بأي صفة أخرى في الاستفادة من الخدمات لمدة سنتين.

المراحل الرئيسية للتطور

نونبر 2002 : صدور القانون 00-65 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية؛

غشت 2005 : صدور المراسيم التطبيقية؛

شتنبر 2005 : دخول النظام حيز التطبيق مع تحصيل الإشتراكات؛

مارس 2006 : إسترداد مصاريف العلاج والتحمل لفائدة المستفيدين؛

مارس 2006 – دجنبر 2012 : مراجعة لائحة الأدوية (الإنتقال من 1 001 دواء سنة 2006 إلى 3 376 حاليا)؛

يوليوز 2007 : تمديد التأمين الإجباري عن المرض لفائدة أصحاب المعاشات التي يتراوح مبلغها الشهري ما بين 500 و 1 289 درهما؛

يوليوز 2008 - دجنبر 2009 : الإعفاء الجزئي أو الكلي من التذكرة المعدلة بخصوص 10 أمراض طويلة الأمد ومكلفة و11 أمراض مزمنة تتضمن 108 حالة مرضية؛

فبراير 2010 : تمديد التأمين الصحي الإجباري عن المرض للعلاجات الخارجية؛

شتنبر 2011 : المحافظة على الحق في التأمين الصحي الإجباري عن المرض بالنسبة للأرامل و ذوي الحقوق الذين فقدوا هذا الحق في وقت سابق نتيجة وفاة المؤمن له الرئيسي؛

أرقام هامة

الفئات المؤهلة : 4,3 مليون شخص

الفئات المخولة الحق : 3,7 مليون شخص

عدد الملفات المودعة في اليوم : 6 564

التعويضات المصروفة : 1 125 مليون درهم

الاشتراكات قيد التحصيل : 3 350 مليون درهم

الآجال المتوسطة لاسترداد مصاريف العلاج : 33 يوم

الآجال المتوسطة لإرجاع مصاريف مقدمي العلاج : 64 يوم

+11%

في الفئة المخولة الحق في التأمين الصحي الإجباري عن المرض

المعاش	الأجراء	أصحاب المعاشات
المؤمن لهم	1 332 451	380 509
الأزواج	477 803	123 971
الأطفال	1 275 944	109 472
تحت المجموع	3 086 198	613 952
مجموع	%83	%17
	3 700 150	

سجلت الفئة المخولة الحق في التأمين الصحي الإجباري عن المرض ارتفاعا بنسبة 11 % ما بين 2010 و 2011 مارة بذلك من 3 309 438 إلى 3 700 150 و تهيمن حصة الأجراء من مجموع الساكنة ذات الحقوق المفتوحة حيث بلغت نسبتها 83 % مقابل 17 % من حصة أصحاب المعاشات.

الفئة المخولة الحقوق حسب القطاع

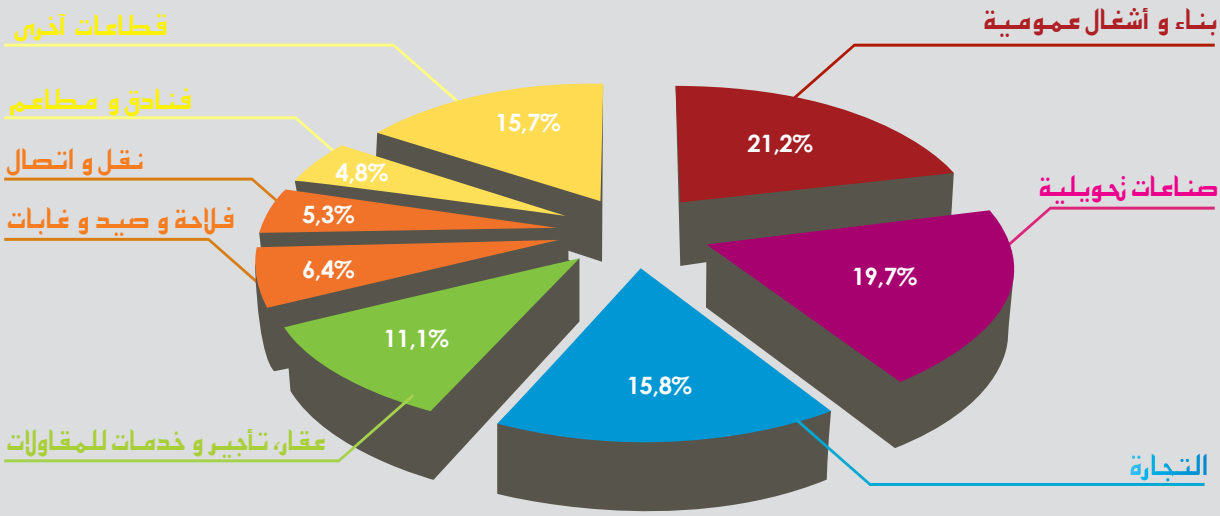

ينتمي أكثر من نصف الفئة المخولة الحق في التأمين الصحي الإجباري عن المرض، إلى قطاعات البناء و الأشغال العمومية و الصناعات التحويلية والتجارة أي 56،7٪.

من الملفات المودعة

نوع الملف	2010	2011	نسبة التغيير 2011/2010
طلب استرداد مصاريف العلاج	987 571	1 463 295	%48
طلب الموافقة المسبقة	2 040	5 607	%175
طلب تحمل مصاريف العلاج	75 126	94 574	%26
طلب تخويل الحق في الأمراض الطويلة الأمد و المكلفة	26 417	22 985	%13-
طلب استرداد مصاريف مهنيي الصحة	62 326	71 559	%15
المجموع	1 153 480	1 658 020	%44

ارتفع عدد الملفات المودعة خلال سنة 2011 بنسبة 44% مقارنة بسنة 2010 كما سجلت ملفات طلب استرداد مصاريف العلاج التي تمثل 88% من مجموع الملفات نموا بلغ 48% ما بين 2010 و 2011، أما فيما يخص عدد ملفات طلب تحمل مصاريف العلاج التي تم طلبها فقد زادت بنسبة 26% خلال نفس الفترة.

33 يوم هو متوسط آجال استرداد مصاريف العلاج

المؤشر	الآجال القانونية	الآجال الحقيقية		
		2010	2011	نسبة التغيير 2011/2010
تعويض ملفات المؤمن لهم (ملف استرداد مصاريف العلاج)	3 أشهر على الأكثر	54 يوم	33يوم	%39-
تعويض مهني الصحة (ملف استرداد مصاريف مهني الصحة)	6 أشهر على الأكثر	40 يوم	64يوم	%60

سجلت آجال تعويض ملفات استرداد مصاريف العلاج للمؤمن لهم انخفاضا بنسبة 39% خلال سنة 2011 بحيث إنتقل من 54 إلى 33 يوما بعدما كان 54 يوما، أما متوسط تعويض ملفات مهني الصحة فقد تراجع من 40 إلى 64 يوماً خلال نفس الفترة مع ذلك و بالرغم من هذا التدهور فهو يضل دائما أقل من الأجل القانوني و الذي يساوي 6 أشهر.

من تحملات مصاريف الاستشفاء
منحت للمصحات الخاصة

صنف مقدمي العلاجات	النسبة حسب العدد*	النسبة حسب المبلغ المصروف
المصحات الخاصة	%72,6	81,2%
مصحات الضمان الاجتماعي	%22,7	13,9%
المراكز الأستشفائية الجامعية	%2,5	3,0%
المستشفيات العمومية	%1,8	0,5%
الجامعة الوطنية لمحاربة أمراض القلب و الشرايين	%0,5	%1,4
المجموع	%100	%100

بيانات تهم التأمين الإجباري عن المرض منذ إنطلاقه

تواصل المصحات الخاصة الاستحواذ على أكبر حصة من التحملات الممنوحة في إطار التأمين الصحي الإجباري عن المرض (73% من حيث العدد و 81% من المبلغ الإجمالي الممنوح)، تليها مصحات الضمان الاجتماعي (23% من حيث العدد و 14% من المبلغ الإجمالي الممنوح). أما حصة المستشفيات الجامعية والمستشفيات العمومية فلا تتجاوز 3،5% من قيمة المبلغ الإجمالي الممنوح و4،3% من حيث العدد.

صرف التعويضات حسب نوع المؤمن له

	نوع المؤمن له		المجموع
	المتقاعد	الأجير	
وتيرة إيداع الملفات	3,63	2,29	2,59
متوسط التكلفة / الملف (درهم)	1 159	780	899
متوسط التكلفة / المستفيد (درهم)	4 212	1 785	2 325
نسبة عدد الملفات	%31	%69	%100
نسبة التعويضات الممنوحة	%40	%60	%100

بلغ متوسط التكلفة السنوية للمتقاعد الواحد خلال سنة 2011 ما مجموعه 4212 درهم، أي ضعف تكلفة المؤمن له النشيط والتي تقدر ب 1785 درهم . ويفسر هذا التباين أساسا بالوتيرة المرتفعة في إيداع الملفات من طرف المتقاعد : 3،63 مقابل 2،29 للمؤمن له النشيط.

من مصاريف العلاجات الخارجية تهم الصيدلة

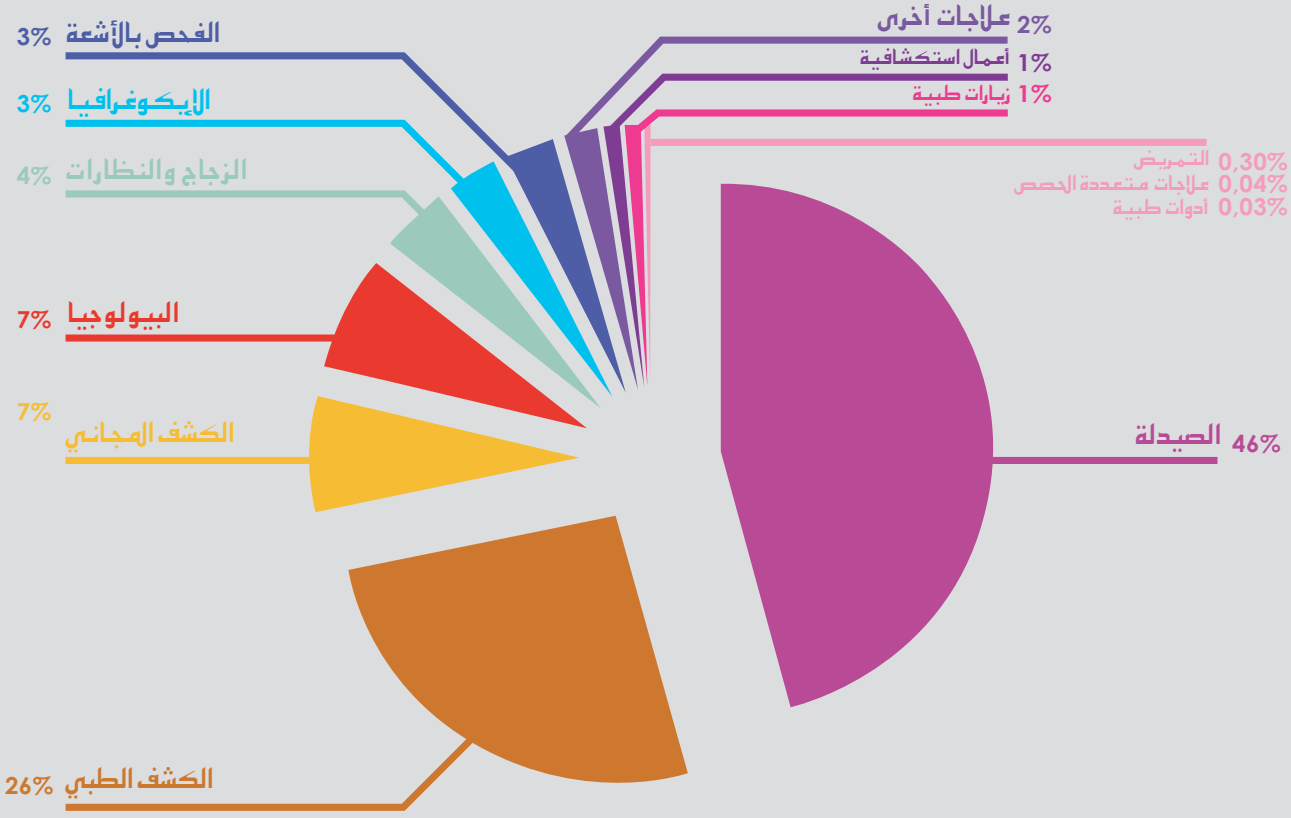

تهيمن الصيدلة 46% من مصاريف العلاجات الخارجية، متبوعة بالكشوفات الطبية (26%).

من الأمراض الطويلة الأمد تهم مرض السكري

نوع المرض الطويل الأمد	عدد الأمراض المعوضة	%
ارتفاع ضغط الدم الشديد	43 421	%28
داء السكري المعتمد على الأنسولين و السكري غير المعتمد على الأنسولين	43 178	%28
الأورام الخبيثة	8 841	%6
مرض الربو الحاد	8 244	%5
مرض الشرايين التاجية	6 303	%4
اعتلالات صمامات القلب الرئوية	4 514	%3
اضطرابات دائمة الإيقاع و التوصيل	3 940	%3
الفشل الكلوي المزمن و النهائي	3 640	%2
اضطرابات خطيرة للشخصية	3 406	%2
الزرق المزمن	2 920	%2
نزيف أو أفقار بالدماغ أو النخاع الشوكي	2 916	%2
مرض الصرع الحاد	2 373	%2
أمراض الكبد المزمنة المتطورة :التهاب الكبد الوبائي B و C	2 197	%1
قصور القلب	1 858	%1
التهاب المفاصل الروماتويدي الحاد	1 263	%1
أمراض أخرى	15 212	%10
المجموع	154 226	%100

يستمر مرض السكري وارتفاع ضغط الدم في تشكيل أكثر من 50% من مجموع الأمراض الطويلة الأمد المعترف بها منذ بداية التأمين الصحي الإجباري عن المرض

مؤشر مصاريف التدبير/الاشتراكات

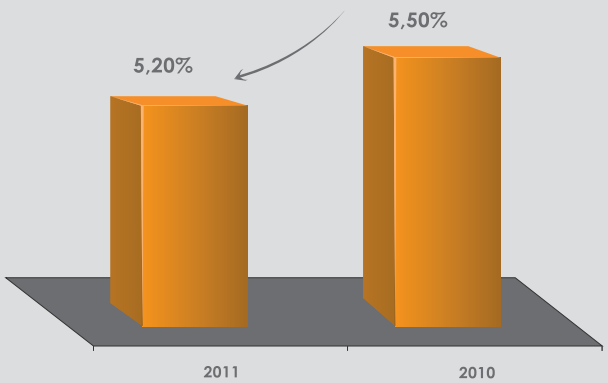

مرت نسبة (تكاليف التدبير / الاشتراكات)من 5،5% سنة 2010 إلى 5،2% سنة 2011 ما يرمز إلى ضبط جد مهم لتكاليف التدبير المرتبطة بالتأمين الإجباري عن المرض.

الأموال احتياطية للتأمين الإجباري عن المرض

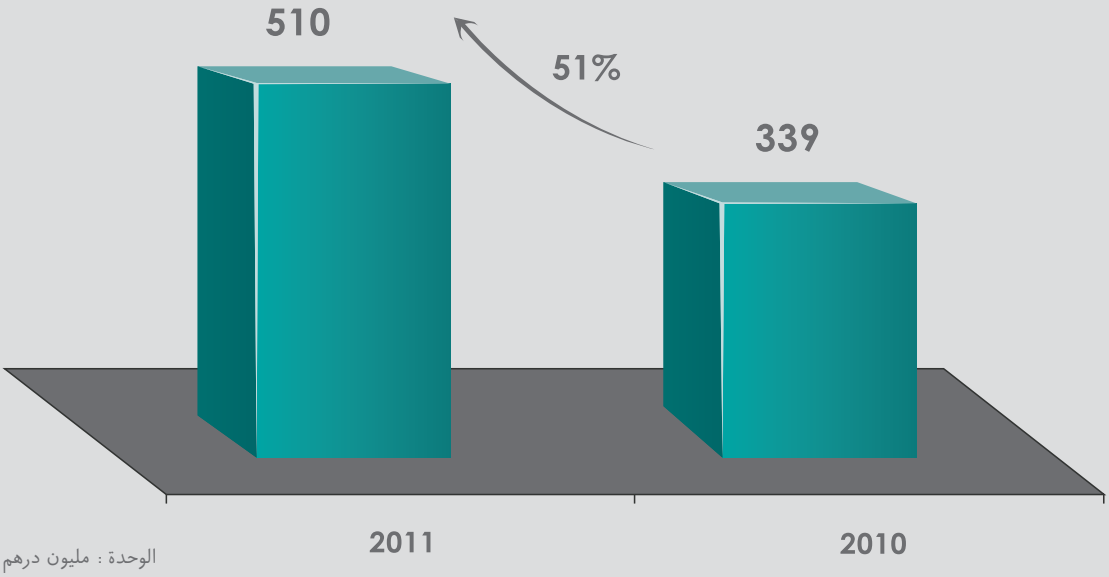

الوحدة : مليون درهم

انتقلت الأموال الاحتياطية للتأمين الإجباري عن المرض من 339 مليون درهم سنة 2010 إلى 510 مليون درهم سنة 2011، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 51٪. و يفسر هذا الارتفاع في الأموال الاحتياطية بالزيادة في الودائع السنوية التي بلغت برسم سنة 2011 :

- 150،30 مليون درهم بالنسبة لاحتياطي التعويضات الواجب أداؤها؛
- 14،19 مليون درهم بالنسبة لاحتياطي التأمين.

بنية الأموال الاحتياطية للتأمين الصحي الإجباري عن المرض حسب طبيعتها

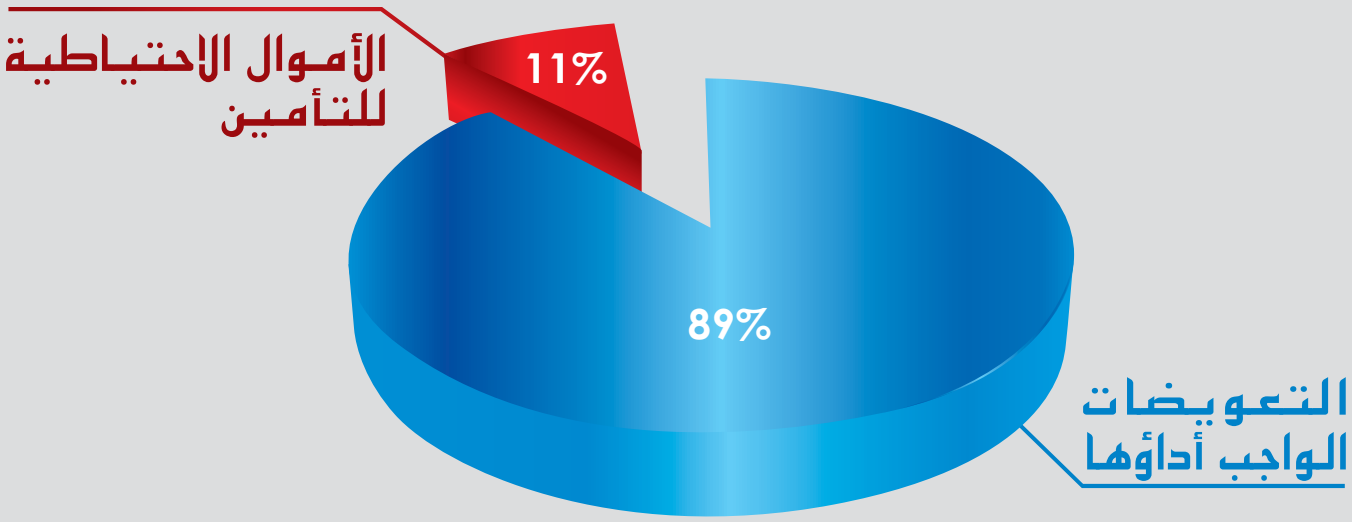

تتشكل الأموال الاحتياطية للتأمين الإجباري عن المرض من 89 ٪ بالنسبة للتعويضات الواجب أداؤها و 11٪ بالنسبة للأموال الاحتياطية للتأمين.

عائدات توظيف الأموال الاحتياطية

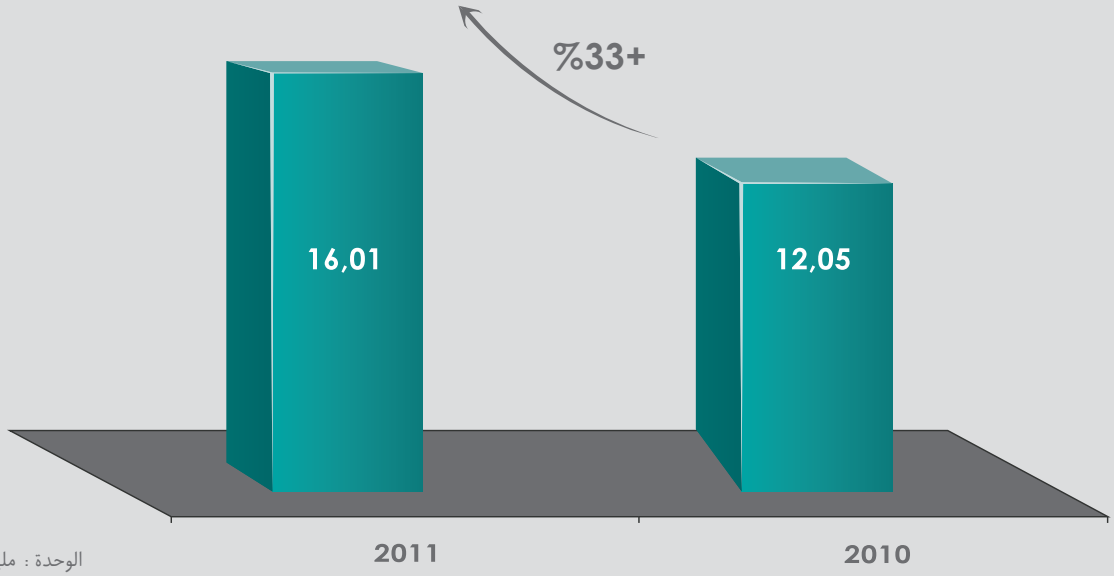

الوحدة : مليون درهم

مكنت سياسة توظيف الأموال الإحتياطية للتأمين الإجباري عن المرض من إنتاج عائدات مالية تقدر بـ 16,01 مليون درهم سنة 2011 مقابل 12,05 مليون درهم في 2010 بنمو يقدر بـ 33 ٪.

حساب العائدات والتكاليف

النـــــوع	العـمـلـيـات			مجموع السنة الفارطة
	خاص بالسنة الحالية	خاص بالسنوات الفارطة	مجموع السنة	
الإشتراكات	3 350 048	512 182	3 862 231	2 821 813
مداخيل الاستغلال التقنية	1 246 453	161	1 246 614	1 127 637
مداخيل أخرى للإستغلال	214 879	-	214 879	158 988
• استئناف الاستغلال : نقل المصاريف	1 031 574	161	1 031 735	968 649
الخدمات و التكاليف	1 124 643	260 618	1 385 261	1 135 346
• الخدمات و التكاليف المؤداة	1 034 434	260 618	1 295 052	962 873
• تغيير الاعتمادات الخاصة بأداء تكاليف الخدمات	74 460	-	74 460	158 280
• الإعتماد الاحتياطي المتعلق بالتأمين	15 749	-	15 749	14 193
تكاليف الاستغلال التقنية	1 500 317	18 596	1 518 913	1 128 728
• مشتريات الاستهلاك من المواد و المؤن	8 594	737	9 331	8 843
• التكاليف الخارجية الأخرى	46 238	6 710	52 948	45 707
• الرسوم و الضرائب	143	2	145	178
• تكاليف المستخدمين	132 155	3 705	135 860	102 307
• اعتمادات الاستغلال	1 313 187	7 442	1 320 629	971 693
مداخيل الاستثمار المتعلقة بالاعتمادات التقنية	244 653	13 003	257 656	200 880
• فوائد و مداخيل الاستثمار الأخرى	244 653	13 003	257 656	200 880
تكاليف الاستثمار المتعلقة بالاعتمادات التقنية	996	-	996	2 119
• تكاليف الاستثمار الأخرى	-	-	-	
• اعتمادات الاستثمار المتعلقة بالاعتمادات التقنية	996	-	996	2 119
فائض أو نقص تقني	2 215 199	246 132	2 461 330	1 884 137
مداخيل غير تقنية جارية	44	-	44	-
تكاليف غير تقنية جارية				
• تكاليف مالية غير تقنية جارية	-	-	-	-
• تكاليف غير تقنية جارية أخرى	44	-	44	-
فائض أو نقص غير تقني جاري	-44	-	-44	-
مداخيل غير تقنية غير جارية	21 499	-	21 499	5 221
تكاليف غير تقنية غير جارية				
• تكاليف غير تقنية غير جارية أخرى	-	-	-	-
• إعتمادات غير تقنية غير جارية	21 499	-	21 499	5 221
فائض أو نقص غير تقني غير جاري	-21 499	-	-21 499	-5 221
فائض أو نقص غير تقني	-21 544	-	-21 544	-5 221
فائض أو نقص في السنة	2 193 655	246 132	2 439 787	1 878 916

الوحدة : ألف درهم